ليلة القبض على القذافي

باقتراب الثوار الليبيين من العاصمة طرابلس ستكون فرصة الأطباق على الدكتاتور الليبي معمر القذافي قريبة وممكنة ، مع أن الفرص المتاحة للقذافي كانت عديدة ، إلا انه فرط بأكثر هذه الفرص ولم يتبق له سوى عدد قليل من الاحتمالات التي يمكن له أن يفلت من قبضة الثوار ، ولم تزل فرصة هوغو شافيز سانحة في إنقاذ صديقه من سواعد الثوار الليبيين وحمايته وإنقاذ حياته ، مع أن القذافي سيضيع العديد من هذه الفرص الممكنة ويتمسك بفرصته الأخيرة ، اذ لم يزل يعيش الوهم من أن هناك من يسعى للدفاع عنه وتخليصه من قبضة الثوار الذين طالما وصفهم بالجرذان ، وأنه سيتمكن من استعادة السلطة.

زهير كاظم عبود

وأمام مئات الجرائم السياسية والمجازر والتصفيات التي ارتكبها القذافي بحق شعب ليبيا فأنه أصبح مطلوبا ليس للمعارضين فقط إنما لكل شعب ليبيا ، وأضحت المطالبة بمحاكمته وفرض العقوبات المناسبة على أفعاله مطلبا ليس ليبياً فقط إنما صارت مطلبا دوليا ، وكنتيجة لما يمر مر به الوضع الليبي سيلجأ القذافي إلى واحدة من ثلاثة طرق.

أولها: أنه يتمكن من الهروب من ليبيا عبر وسطاء بالاتفاق مع الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز الذي سيسجل بتمكنه من تهريب القذافي موقفا مخزيا ضد شعب ليبيا وثورته الشعبية ،سيسجله له التاريخ مجللا بالخزي والعار ، والثانية: تأكيده على البقاء في ليبيا واختبائه في طرابلس، تقليدا لعملية اختباء صدام حسين حيث يتم القبض عليه حياً بأمل إخضاعه الى محاكمة داخل ليبيا ، والثالثة: أنه سيواجه الثوار مع مجموعة بائسة من الأذناب والمرتزقة بقيت معه يقودهم ولده سيف الإسلام حيث يتم قتل عدد كبير منهم في حين يتم القبض على الباقين وذلك بتسليم أنفسهم للثوار لإخضاعهم للمحاكمات العادلة ، ويتفرد القذافي بينهم في أقدامه على الانتحار تخلصا من العقوبات الليبية والدولية التي سيواجهها ،نتيجة الضحايا وقتل المئات والآلاف من أبناء ليبيا، والتي ترتقي إلى جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ، بعد أن يشعر بعزلته وبقائه وحيدا .

وفي طريق تحقق احد هذه الاحتمالات قام القذافي بتوجيه رسائل لحكومات عربية من بينها مصر والمغرب والجزائر وتونس للموافقة على استقبال زوجته صفية فركاش وابنته عائشة وزوجات أبنائه وأحفاده ، وفي هذه الرسائل دلالة أكيدة على قرب نهاية القذافي .

وقبل مرور ٤٢ عاما على الانقلاب الذي قام به معمر القذافي ومجموعة من الضباط والاحتفال بالمناسبة للمرة الأخيرة ، يواجه القذافي احدى هذه الطرق ، غير انه مع اقترب الثوار من مشارف طرابلس منذ اندلاع الثورة الشعبية ضد نظام القذافي في السابع عشر من شباط ٢٠١١، فإن المجلس الوطني الانتقالي الممثل للثوار انتهى بالتعاون مع بعض الخلايا النائمة داخل العاصمة طرابلس من إعداد خطة لتحقيق الأمن والسيطرة على المدينة في حال تحريرها من قبضة القذافي وزمرته لتفادي حدوث أعمال عنف وفوضى واضطرابات متوقعة. وقال مسؤولون عسكريون وسياسيون في المجلس الانتقالي إن الخطة تستهدف تأمين المنشآت الحيوية والإستراتيجية في المدينة، وإحكام السيطرة على ميناء ومطار طرابلس، ،بالإضافة إلى تأمين الأحياء الشعبية والسكنية والشركات العامة تحسبا لتعرضها لأعمال سلب ونهب.

كما بادر العديد من المواطنين الليبيين في أكثر ضواحي طرابلس بتشكيل لجان شعبية تتولى الإسهام في حماية المدنيين وطمأنينتهم بعد تحرير طرابلس التي تعني تحرير ليبيا بكاملها من قبضة القذافي ، بالإضافة إلى تقديمهم المساعدة للسكان وذلك بتوفير الاحتياجات اليومية اللازمة إلى حين استقرار الأوضاع .

بالإضافة إلى قيام القذافي بتوجيه رسائل عدة إلى بعض الرؤساء والملوك العرب والى التحالف الغربي (الناتو) ، يعرض عليهم موافقته على الوقف الفوري لإطلاق النار واستعداده للحوار في الوقت الذي ترفض كل هذه الجهات طلبه بعد أن كانت الفرصة سانحة له سابقا ، ولهذا يشعر سكان طرابلس بقلق بالغ ،تحسبا لما قد تحمله الأيام المقبلة من مفاجآت، وكان الناطق باسم الحكومة الليبية المدعو موسى إبراهيم ، قد صرح مطمئنا إلى أهل طرابلس بأن القذافي لا ينوي الهرب على متن طائرة تنتظر حاليا في مطار جزيرة جربة التونسية لتقله إلى الخارج، وقال في تصريحات أدلى بها مساء أول من أمس: إن كل الأحاديث عن مغادرة القذافي على متن طائرة مرابطة في مطار جربة كلام ليس له معنى ، غير أن اهل طرابلس خصوصا والليبيين عموما يدركون عدم صدق تلك التصريحات ، وجميعهم يعرف التصريحات العديدة التي أدلى بها موسى والبعيدة عن الواقع والصدق .

وحين يلفظ نظام القذافي أنفاسه الأخيرة سيلجأ القذافي إلى تقليد سيناريو صدام حسين الذي توهم هو الآخر بأنه سيتمكن من الإفلات من العقاب واستعادة السلطة مرة أخرى ، غير أن اللافت في الأمر هو أن القذافي لم يتعظ من مصير غيره من الطغاة والدكتاتوريين العرب وبقي حتى الرمق الأخير متلبسا بشخصية القائد الضرورة والملهم والزعيم الأبدي والمفكر وملك الملوك ، وهو تلبس يختلط بنهايته التي ارتبطت بلازمة ((زنقة .. زنقة .. بيت بيت .. من أنتم)) .

رمضان والعيد والعام الدراسي

إيمان محسن جاسم

نتفق جميعا بأن العائلة العراقية تتعرض لضغوطات اقتصادية كبيرة في ميادين عديدة وتستنزف منها موارد اقتصادية كثيرة بسبب ازدياد متطلبات الحياة من جهة، وتزامن أكثر من مناسبة بتوقيت واحد من جهة أخرى .

واستهلكت العائلة العراقية الكثير من مواردها في صيفنا الساخن هذا والذي ارتفعت فيه درجات الحرارة لمعدلات قياسية لم نشهدها من قبل ، وهذا الاستنزاف كان ضروريا من أجل البقاء على قيد الحياة بعد أن وصلت درجات الحرارة حد الحرائق ، فمولدات الطاقة الكهربائية أخذت موارد كثيرة ، شراء الثلج استنزف هو الآخر ما استطاع استنزافه ، ورمضان ومائدته وطقوس العائلة العراقية في هذا الشهر الكريم هي الأخرى احتاجت لأموال كثيرة قضت على ما تبقى من رواتب ومدخولات الكثيرين .

ونصف الشعب العراقي يعتمد في موارده على الراتب المحدود مهما كان فهو يحمل صفة المحدودية ، وبالتالي فأن راتب شهر آب عليه أن يمول أكثر من مناسبة دفعة واحدة ،المناسبة الأولى: ما سيتبقى من شهر رمضان ، والمناسبة الثانية: تجهيزات العيد التي لا يمكن للصغير والكبير الاستغناء عنها وفي مقدمتها ملابس العيد الجديدة و " العيدية " التي ارتفعت أرقامها وفق نظريات اقتصاد السوق فلم يعد المبلغ الصغير يقنع الطفل ، أما المناسبة الثالثة: وهي الأكثر اهتماما هي بداية العام الدراسي الجديد ، وهذه المناسبة لوحدها تحتاج الى ميزانية خاصة لكل عائلة عراقية وأغلب العوائل العراقية لديها تلامذة وطلبة في مختلف المراحل الدراسية .

علينا أن نتصور كيف سيتصرف رب الأسرة أو ربة الأسرة المحدودة الدخل،وهي الشريحة أو الطبقة الاجتماعية تشكل نسبة عالية من مجموع سكان العراق، في تلبية وتجهيز مقومات المناسبات هذه في ظل الراتب المحدود .

وهل يمكن أن نفكر لإيجاد حلول سريعة غير خاضعة للروتين والبيروقراطية التي تخيم على مؤسساتنا؟،هل من الممكن أن نمنح الموظف العراقي الراتب رقم (١٣) ونجعل من هذا الرقم رمزاً للتفاؤل في بلدنا؟،خاصة وان هذا الرقم مغضوب عليه في كافة دول العالم شرقية كانت أم غربية .

حلول كثيرة ربما تبادر الحكومة باتخاذها بشكل سريع من أجل أن لا يكون هنالك ثمة خلل في بناء الأسرة العراقية التي لا يمكن لها أن تستغني عن أية مناسبة من المناسبات التي أشرنا إليها، فهل يمكن أن لا تصوم-الاسرة- رمضان وتعمر مائدة هذا الشهر الفضيل،أم تبقى في البيت ولا تحتفل بالعيد،أم تؤجل تجهيز أبنائها وبناتها للعام الدراسي الجديد؟! .

وجدتُ جارتنا حائرة في أمرها،كيف ستتدبر الأمور، كيف ستقنع الكبار قبل الصغار بأن الراتب الشهري نفد عن بكرة أبيه قبل حلول العيد؟! .

قالت لي ممكن ان أشتري ملابس العيد من محل بالتقسيط وهذا حل يطرحه القطاع الخاص دائما لجذب الزبائن خاصة الموظفين والموظفات بحكم مضمونية القسط الشهري الثابت ، لكن البقال لا يتعامل هكذا لأن تعامله يومي ورزقه كذلك هو الآخر،ومولدة الكهرباء تحتاج للبنزين كحاجتنا نحن البشر للهواء والماء والطعام، كل الأشياء تتغير والراتب كما هو لا يتحرك .ما هي الحلول التي يجب أن نقف عندها لنعالج قضية راتب واحد ومناسبات عدة؟.

هل تستدين العائلة راتب الشهر القادم ؟ هذا ليس بالحل الاقتصادي فالمشكلة ستدور وترحل للشهر القادم ولا تحل . حتى لو تم تقديم راتب أيلول وصرفه قبل العيد تبقى مشكلة العائلة العراقية حيث سيكون الشهر ٥٠ يوما وهذه مشكلة أخرى ستعاني منها العائلة العراقية ذات الدخل المحدود !

يبقى فقط أن تمنح الحكومة أبناءها الموظفين "عيدية" راتب شهر لتنهي معاناتهم وكل عام والجميع بخير .

جزيرة الطغاة

محمود النمر

ربما هو حلم لا غير ، أن تفكر بإقامة جزيرة للطغاة في إحدى جزر العالم ، وتشتري من أموالهم إحدى جزر الهاواي أو جزر الكناري حتى تكون بعيدة من أيدي أتباعهم مثل القاعدة او الأحزاب القومية والعنصرية .

وتكون محمية من قبل هيئة الأمم المتحدة ، حيث يتم نقل أي طاغية بعد سقوط نظامه ومحاكمته من الشعب ، وإصدار الحكم عليه ، إلى هذه الجزيرة هو وأتباعه ، ليقضي بقية حياته في تلك الجزيرة المنتخبة التي نطلق عليها تسمية (جزيرة الطغاة) شريطة ان يقضي مدة الحكم او العقوبة في بلاده ثم ينتقل الى هناك بعد انتهاء مدة محكوميته او ارساله الى هناك حسب ما تراه المحكمة المشرفة على محاكمته وشرعية العقوبة التي يستحقها .

يكون تمويل هذه الجزيرة من قبل أموال الطغاة الموجودة في بنوك العالم بعد ان تستحوذ على الأرصدة هيئة الامم المتحدة ، وتودعها في المصارف من اجل تحصيل مبالغ تشغيل تلك الارصدة ، وهذا هو حلم أو (يوتوبيا للطغاة) حتى تكون تلك المحمية متحفا لطغاة العالم الأحياء ، وسوف يمنحون أحقية تنصيب طاغية لهم باختياراتهم الطاغوتية ،وكذلك يكون لكل طاغية حق أن يصطحب من يريد من عائلته او حاشيته حتى لا يشعر بالوحدة ويمارس نزوع سلطته المخلوعة عليهم .

أنا اتصور كيف تكون تلك المحمية او الجزيرة المفترضة ، بعد ان تكاثر سقوط أنظمة وأوراق الطغاة، الذين كان أولهم في الهاوية المقبور صدام ، وكم تمنيت لو كان ذلك المعتوه حياً ، أكيد ستكون له سطوة في تلك الجزيرة أو معارك ، حتى لو كانت تلك المعارك بالحجارة مع الطغاة الذين خذلوه عندما اشتدت عليه المحن، وضاقت به الأرض فاعتكف في حفرة نتنة وكان أولى به ان يطلق الرصاص على رأسه ولكن خذلته نفسه.

الطغاة العرب سيكون لهم النصيب الأوفر في تلك الجزيرة ، لأننا أصحاب جذور عميقة في حكم الدكتاتوريات ، وما هذه الفكرة الافتراضية التي نحلم بها من خلال ما يدور في البلدان العربية من ربيع للثورات الذي طال انتظاره علينا بحيث ذهبت أعمارنا هباء بانتظاره ، ولا يهم مادام الربيع حل وتحطمت تلك الدكتاتوريات ، ومازلنا ننتظر المزيد من سقوط العروش ،حتى نحقق ذلك الحلم بعد ان توافق عليه هيئة الامم المتحدة .

سيكون لكل طاغية بيت كبير يحتوي على متحف يجسد ما قام به من أفعال أو معارك واحتلالات وقتل، وتكون الأسلحة شكلية غير فعالة تؤرخ لأدوات التعذيب ولأفلام عن حياته وغزواته ومدة حكمه .

كذلك نفتح للسياح زيارة تلك الجزيرة ومشاهدة الطغاة وزيارة متاحفهم المشينة التي تؤرخ لزمن الفجائع ، مقابل حفنة من الدولارات تكون مردوداتها الى الدول الفقيرة التي تموت جوعا، او الدول التي عانت من هؤلاء الطغاة .

كل هذه ستكون دروسا واضحة وجلية للبشرية ضد الأنظمة الشمولية ، التي تخلق الطغاة ، ومن المؤكد ان تكون للدول العربية او الشرق أوسطية حصة كبيرة من تلك الجزيرة، التي ندعو هيئة الامم المتحدة الى إقامتها، وهي لا تخسر شيئا بل ستمنح الشعوب درسا او حكمة مفادها أن الطغاة يخلقون كالتماسيح صغارا ، ومن ثم يكبرون شيئا فشيئا الى ان يبتلعوا كل ما يدور من حولهم .

لابد للشعوب أن تستيقظ من جديد لأن زمن الطغاة ولى ، وما تبقى منهم ، اخذت عروشهم تتداعى ،ونحن في العراق أخذنا نصيبنا الوافر من حكم الطغاة ،ولكنني أرى تماسيح جديدة تحاول أن تبتلع الجميع وهذا ما نخشاه !!!.

الإعـــــلام الـعـربـي ومـفـاهـيـم الـتـغـيـيـر

محمد صادق جراد

هل على الإعلام العربي أن يتحمل جريرة صمته ومساندته للأنظمة الدكتاتورية ؟ وهل يمكن لهذه المؤسسة أن تسهم في ترسيخ مفاهيم الديمقراطية وتساعد المواطن العربي على استيعاب المرحلة الجديدة ؟

يمكننا في البداية أن نصف الإعلام العربي في مجمله بأنه لم يكن إعلاما نقديا تجاه الآخرين ومواقفهم ، وبالذات تجاه الأنظمة الدكتاتورية التي حكمت الدول العربية لعقود من الزمن ويعود ذلك لكون هذه الحكومات كانت بعيدة عن المفاهيم الديمقراطية وسعت للتحكم بالمؤسسة الإعلامية والسيطرة عليها . بل أكثر من ذلك، حيث نرى أن المادة الإعلامية التي كانت تنتجها هذه المؤسسة تدور في كثير من الأحيان في فلك الحاكم، وتروج لفكره وتظهر مناقبه ولا تتعرض لممارساته الخاطئة بل تتابع تحركاته وترصد نشاطاته وتجعله منزها عن الأخطاء والنواقص.

لذلك وجدنا أن الإعلام العربي قد ربط وجوده مع وجود النظام وهكذا جميع المؤسسات الأخرى ومنها المؤسسة الأمنية والثقافية وحتى المنظمات المدنية غير الحكومية أصبحت مجرد واجهات للأنظمة الحاكمة بعيدا عن الأدوار الحقيقية التي جاءت من اجلها .

ومن خلال ما حدث في ثورات العرب في مصر وتونس يعتقد البعض بان مفهوم الثورة يعني التغيير الشامل لكل مفاصل الدولة عبر نظرة قاصرة يجد أصحابها ضرورة ربط تغيير النظام مع تغيير المؤسسات التي كانت تقدم له الدعم والمساندة في مختلف المجالات .

وحسب هذا التفكير يطالب البعض بإلغاء بعض المؤسسات المتهمة بمساندة النظام سيما المؤسسة الإعلامية وخاصة في مصر حيث نسمع الكثير من هذه المطالبات والتي ترجمها الثوار الشباب عبر إصدار قائمة سوداء كما يسمونها شملت الكثير من الشخصيات الإعلامية والفنية والثقافية في مصر .

وهذا التفكير يجعل جزءا كبيرا من أبناء البلد من الكفاءات والطاقات ضمن مشروع الإقصاء والإبعاد عن دورهم في بناء المشروع الديمقراطي الجديد من خلال إدراجهم في قوائم المنع التي تبعدهم عن ممارسة العمل، الأمر الذي سيخلق فراغا واضحا في المؤسسات الحكومية وغياب الخبرات المهنية المطلوبة في مرحلة التغيير فضلا عن خلق حالة من الصراع والعداء بين شرائح مختلفة في المجتمع .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التجربة العراقية قد مرت بمرحلة مشابهة . ومن خلال معايشتنا للتجربة وجدنا أن الكثير من أبناء البلد ممن كانوا مجبرين على العمل في مؤسسات تدعم النظام الشمولي السابق قد تغيرت مفاهيمهم باتجاه الإيمان بالتغيير وإنجاح الممارسات الديمقراطية وأصبحوا أدوات مهمة وفعالة في ترسيخ المفاهيم الجديدة وبناء الإنسان الجديد في العراق .

لذلك نجد أن المواطن العربي اليوم بحاجة إلى جرعات توعية في ما يخص المفاهيم والممارسات الجديدة لكي نساعده على استيعاب مرحلة التغيير وهضم المفاهيم الجديدة وهي مسألة في غاية الصعوبة لأنها تتطلب تغيير القناعات السابقة والتوجه نحو السلوك السليم ، وكل هذا يندرج تحت مسؤولية الإعلام ودوره في التغيير والتأثير على المجتمع وأفراده بمختلف ثقافاتهم وانتماءاتهم باعتبار إن الإعلام هو أقوى وسائل التغيير الحديثة ويلعب دورا مهما في توجيه الرأي العام بل وصناعته أحيانا من خلال ما يقدمه من تحليلات وتفسيرات للأحداث تسهم في تشكيل قناعات جديدة ونقل الحقيقة المجردة، والدقيقة، والموضوعية لكل الناس بمختلف شرائحهم، وطبقاتهم، وفئاتهم لتساعدهم على تكوين مواقفهم وآرائهم تجاه ما يحدث في الساحة العربية والعالمية .

من هنا نرى بان الإعلام الوطني يتحمل مسؤولية كبيرة خلال المرحلة الانتقالية ليقوم بدوره في تنوير المتلقي من خلال العمل على نشر المفاهيم الديمقراطية المتمثلة باحترام حقوق الإنسان واحترام الرأي وتقبل الرأي الآخر وإرساء مبادئ الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد ،وهذه المهمة لم تكن يوما بالسهولة التي يتصورها البعض إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار مخلفات الأنظمة الدكتاتورية .

خلاصة القول.. إننا إذا ما أردنا إنجاح التجارب الديمقراطية الجديدة فعلينا تأسيس إعلام وطني مؤمن بالتغيير ومفاهيمه الجديدة وعلينا دعمه بالتشريعات التي يحتاجها من اجل أن يطور نفسه ويحصل على مساحة واسعة من الحرية ليقوم بدوره بعيدا عن الإقصاء والأخذ بجريرة الانتماءات السابقة.

الـديـن في الـفـكـر الـسـيـاسـي الـعـربـي

حسين علي الحمداني

تبرز حالة واضحة للعيان في المشهد السياسي العربي في مرحلة ما بعد الربيع العربي الذي أثمر حتى هذه اللحظة عن إزاحة نظامين في تونس ومصر، وهذه الحالة تتمثل بصعود التيارات الدينية والأحزاب الإسلامية بشكل كبير جداً. والسؤال الذي يطرح نفسه، إلى أين تتجه مسيرة الديمقراطية في بلاد العرب؟ وهل ستكون الموجة الرابعة من الديمقراطية هي السبيل لوصول الإسلام السياسي للسلطة؟

علينا أن نعرف جميعاً بأن المجتمع العربي عاش في ظل حالة مزمنة من احتكار السلطة في كل بلد من قبل قلة مسيطرة مترسخة في أجهزة ومؤسسات الحكم، ويقترن ذلك بإقصاء القوى الاجتماعية والسياسية ذات التوجهات المغايرة لمفاهيم هذه القوة والتي تتقاطع معها جملة وتفصيلاً رغم إن هذه الأنظمة تلبس ثوب الدين والطاعة كلما اقتضت مصالحها هذا الإتجاه.

وبالتالي يمكننا القول بأن الحكومات العربية الدكتاتورية بالذات أدركت أهمية استخدام الدين في تثبيت شرعيتها وفرض هيمنتها، وربما هذا ليس محصوراً بالعرب والمسلمين وحدهم ، بل وجدناه أكثر ترسخاً في الغرب في القرون الماضية حينما كانت الكنيسة تدير الدولة وتتحكم بسياستها واقتصادها ، بل وتشن الحروب لأغراض دينية .

ولو تمعنا بشكل الدولة العربية الإسلامية منذ تأسيسها سنجدها تقترب كثيراً من الدولة القومية منها إلى الدينية باستثناء مرحلة محددة من مراحلها والتي تغلبت فيها الإنسانية ومبادؤها قبل أن يتم تحويل اتجاه الدولة الإسلامية ومساراتها باتجاهات بعيدة كل البعد عن الإسلام وغاياته في تحقيق العدالة للبشرية ،فتحولت من دولة إسلامية شاملة إلى دولة قومية أختصت بفئة معينة وطبقة سياسية واجتماعية ظلت تتوارث الحكم حتى آلت للسقوط والتهاوي بسبب أمراضها الكثيرة وتركيزها على هوية واحدة دون غيرها.

وفي حقيقة الأمر فإن المحصلة، كان يمكن أن تختلف تماماً لو أن قضايا مثل الحكم أو مصدر السلطة ونوعها، وشكل الدولة، أخذت حظها من البحث والتمحيص والممارسات خاصة وأن النص الأصلي (القرآن) لم يأت مؤيدا للاستبداد. لكن الذي وقع، في الفكر الإسلامي، هو أنه جرى خلط متعمد بين الحاجة إلى وجود سلطة وهي من مقتضيات الوجود الإنساني، وبين قبول السلطة حتى لو كانت استبدادية، وذلك وفقا لقاعدة أنه يفضل وجود طاغية لمدة عام على مرور ليلة واحدة من دون حكومة.

ونجد هنا بأن الهدف من "التسويغ" واضحاً حينما عمدت الطبقات الحاكمة إلى توظيف النصوص والمقولات لتأكيد شرعيتها وترسيخ سيطرتها،ومن هنا يأتي تبرير كل أنماط السلطة مادامت تضمن الدين والمصالح، حتى في ظل "حاكم جائر"، وهذا ما ينتج عنه تضيق هامش الخلاف والمعارضة والمراجعة خوفا من الفراغ السياسي.

أما الانعكاس العملي المعاصر لهذا المنحى فيتمثل في استخدام الشعارات الدينية لترسيخ أبوية السلطة.فالرئيس السادات أخذ لقب "الرئيس المؤمن" و"رب العائلة المصرية" وبالتالي فإن الخلاف في الرأي هو خروج عن (القيم) وسبقه الكثير من الحكام العرب عندما أكدوا في دساتيرهم التي لم يستفتوا أحداً عليها وحرصوا على وضع النص الشائع ((الإسلام دين الدولة والقرآن الكريم مصدر التشريع))، ولعل هذا مأزق كبير وضعت الأنظمة العربية نفسها فيه من خلال قصر نظرها في التعامل مع الأقليات الدينية الموجودة في العالم العربي، ونجد الآن تصدعا كبيرا جداً في العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع العربي أبرزها حالة اللاحرب واللاسلم بين المسلمين والأقباط في مصر،واللغط المستمر حول المادة الثانية من الدستور المصري وغيرها من الأمور التي لا تخفى على أحد.

لهذا ظل الحاكم العربي يسخر كل الأشياء من أجل ضمان الطاعة المطلقة والخضوع الكامل لشخص الملك أو الرئيس أو الأمير.

وهنا نجد بأن النظام السياسي العربي مهد لعلاقات التزاوج بين الحكم والمؤسسة الدينية، فإن النتائج تتعدد وفقا للمشيئة السياسية، وهذا ما تجسد بشكل واضح في حكم العثمانين الذين رفعوا شعار الخلافة الإسلامية وبسطوا نفوذهم على الأمصار العربية أربعة عقود دون أن يفكر العرب بأن هؤلاء يحتلون أرضهم باسم الخلافة.

لهذا نجد بأن التيارات الإسلامية وبعد موجة التغيير التي طالت بعض البلدان العربية تمكنت من استنهاض الموروث العقائدي وتحريك اللاوعي داخل الإنسان العربي من أجل تحقيق ما تصبو إليه هذه الأحزاب والتي تحاول جهد الإمكان استغلال المناخ الديمقراطي للوصول للسلطة ويساعدها في ذلك عزوف الناس عن الأحزاب التقليدية ذات الاتجاهات العلمانية والليبرالية وهذا العزوف يتمثل بعدم ثقة الناس بهذه الأحزاب، وهذا تجلى بوضوح في التجربة العراقية التي آلت نتائجها لأحزاب إسلامية باتجاهات متعددة مع غياب واضح للقوى العلمانية والليبرالية.

لهذا نجد بأن الأحزاب والتيارات الإسلامية في مصر وتونس الآن تقوم بعملية إدارة لتناقضات المجتمع وتحويلها لمكاسب لها،وهذه الحالة كانت ومازالت حاضرة بقوة في المشهد السياسي العراقي ، حيث سعت القوى السياسية لأن تدير تنوع المجتمع العراقي وتجعل منه تناقضات تمكنت من القفز من خلالها لما تريده .

وبالتالي وجدنا بأن حتى الديمقراطية وشعاراتها وأحلامها توقفت عند مشهد التصويت وفرز النتائج دون أن تعطي مخرجات ديمقراطية بقدر ما أعطت تشوهات جديدة ، ليتحول المشهد الديمقراطي إلى عملية إدارة التناقضات وتحقيق مكاسب القوى السياسية بعناوينها المختلفة.